

الحديث المرسل

الدرس

14

أهداف الدرس

- 1- أن أتعرف مفهوم الحديث المرسل وحكم العمل به.
- 2- أن أفرق بين الحديث المرسل وغيره مما يشتبه به.
- 3- أن أستشعر فضل الصحابة وميزتهم على غيرهم من الرواة.

تمهيد

سبق في الحديث الصحيح أن من شروطه وجود الاتصال في إسناده، وأنه إذا اختل ذلك الشرط يعتبر الحديث ضعيفاً، ومن صور فقدان شرط الاتصال في السند أن يكون الإسناد مرسلًا. فما معنى الحديث المرسل؟ وما حكم الاحتجاج به؟

المتن

□ قال الناظم رحمه الله تعالى:

وَمُرْسَلٌ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطَ * * *

الفهم

الشرح :

مرسل: من الإرسال وهو الإطلاق.

استخلاص المضامين:

1- ما المقصود بالحديث المرسل؟

2- ما حكم الاحتجاج بالحديث المرسل؟

التحليل

يشتمل هذا الدرس على ما يأتي:

أولاً: تعريف الحديث المرسل:

هو مأخوذ من الإرسال وهو الإطلاق، ومنه قوله تعالى: ﴿أَنَا أَنزَلْنَا الشَّيْطَانِ عَلَى الْكَلْبِ﴾ [مريم: 84]. وكان المرسل أطلق الإسناد ولم يقيد بجميع رواته.

من أنواع الحديث التي اختلف فيها الاتصال بالحديث المرسل، ولأهل الحديث فيه عدة تعريفات منها:

- **الحديث المرسل هو الحديث الذي سقط منه الصحابي**، بأن رفعه التابعي إلى النبي ﷺ، سواء كان الرفع صريحاً أو كناية، صغيراً كان التابعي كأبي حازم ويحيى بن سعيد الأنصاري، أو كبيراً، وهو من كان جلُّ روايته عن الصحابة كابن المسيّب وقيس بن أبي حازم. وهذا هو المشهور عند المحدثين، وبه قطع الحاكم وغيره، وهو الذي اعتمده الناظم رحمه الله حيث قال: «وَمُرْسَلٌ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطٌ»

وفيه الحافظ ابن حجر بما لم يسمعه من النبي ﷺ ليخرج من لقيه كافراً فسمع منه، ثم أسلم بعد موته ﷺ وحدث بما سمعه منه كالتتوخي رسول هرقل؛ فإنه مع كونه تابعياً محكوماً لما سمعه بالاتصال لا بالإرسال، وخرج بالتابعي مرسلُ الصحابي فإنه موصولٌ مسندٌ، لأن روايتهم غالباً عن الصحابة، والجهالة بالصحابة لا تضرُّ لأنهم كلهم عدولٌ.

- **الحديث المرسل هو ما رفعه التابعي الكبير إلى النبي ﷺ**، وأما مرفوع صغار التابعين فلا يُسمَّى مرسلًا بل منقطعاً، وهذا القول حكاه ابن عبد البر عن قوم من أهل الحديث؛ لأن أكثر روايتهم عن التابعين، ولم يلقوا من الصحابة إلا الواحد والاثنتين.

- الحديث المرسل هو ما سقط من سنده راوٍ واحد أو أكثر، سواء أكان من أوله أو من آخره أم بينهما، فيشمل المنقطع والمعضل والمعلق؛ وهذا ما حكاه ابن الصلاح والنووي عن الفقهاء والأصوليين، وبه جزم الخطيب.

ثانياً: حكم الاحتجاج بالحديث المرسل:

اختلف العلماء في الاحتجاج بالمرسل؛ فذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد في المشهور عنه وأتباعهم من الفقهاء والأصوليين والمحدثين إلى الاحتجاج به في الأحكام وغيرها، واحتجّ لهم بأنه عَلَيْهِ السَّلَام انتهى على عصر التابعين وشهد له بالخيرية، ثم للقرنين بعد قرن الصحابة.

وذهب أكثر أهل الحديث إلى أن المرسل ضعيف لا يحتج به للجهل بالساقط في الإسناد لاحتمال أنه تابعي، ثم يحتمل أنه ضعيف، وبتقدير كونه ثقة يحتمل أنه روى عن تابعي أيضاً، ويحتمل أنه ضعيف كذلك، وهكذا إلى ما لا نهاية له عقلاً، وإلى ستة أو سبعة استقراءً، إذ هو أكثر ما وُجد من رواية التابعين بعضهم عن بعض.

قال السيوطي: «ولهذا لم يُصَوَّب قول من قال: المرسل ما سقط منه الصحابي، إذ لو عُرف أن الساقط صحابي لم يُردَّ»؛ وبه يُعلم ما في كلام الناظم من الخلل، وإن اتفق أن الذي أرسله كان لا يروي إلا عن ثقة، فالتوثيق في الرجل المبهم غير كافٍ.

والذين اعتبروا الحديث المرسل من قبيل الحديث الضعيف يقولون بقبوله إذا تم تقويته وتعزيده.

التقويم

1 - ما تعريف الحديث المرسل؟

2 - ما حكم الاحتجاج بالحديث المرسل؟

الاستثمار

رَوَى الْإِمَامُ مَالِكٌ فِي مُوطَّئِهِ عَنْ نَافِعٍ؛ «أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، لَمْ يَكُنْ يَسْأَلُهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِهِ عَقِيقَةً، إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهَا. وَكَانَ يَعْقُ عَنْ وَلَدِهِ بِشَاةٍ شَاةٍ. عَنِ الذُّكُورِ، وَالْإِنَاثِ».

[كتاب العقيقة، باب العمل في العقيقة].

رَوَى الْإِمَامُ مَالِكٌ فِي مُوطَّئِهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرْمَلَةَ الْأَسْلَمِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَّلُوا الْفِطْرَ».

[كتاب الصيام، باب ما جاء في الفطر].

أتأمل النصين وأوضح نوع الحديثين وموقف العلماء من العمل بهما.

الإعداد القبلي

أحفظ متن الدرس القادم، وأطالع شرحه، وأجيب عن الآتي:

- 1 - ما هو الحديث الغريب؟
- 2 - ما هي أنواع الغرابة في الإسناد والتمتن؟